

THE ENGINE ROOM

الهوية الرقمية في مخيمات اللاجئين الإثيوبيين: دراسة حالة

<https://www.digitalid.theengineroom.org>

يستند هذا التقرير إلى الأبحاث التي أجرتها منظمة ذي إنجن روم (The Engine Room)، بدعم من شبكة أوميديار (Omidyar Network)، ومؤسسة المجتمع المنفتح (Open Society Foundations)، ومؤسسة يوتي (Yoti Foundation) بين أكتوبر/ تشرين الأول 2018 وديسمبر/ كانون الأول 2019.

الباحث: برهان تاي

مستشار البحث: صوفيا سويثرن

الكتابة: زارا رحمان وسارة بيكر، ذي إنجن روم

مراجعة وتحرير: لاورا غوزمان ومادلين ماكسويل وسيفو سيويزا، ذي إنجن روم؛ إيليري روبرتس بيدل

ترجمة: الأصوات العالمية

تصميم: سلام شكور

يقع هذا النص تحت رخصة المشاع الإبداعي الدولية للتريخيص بالمثل 4.0. لمطالعة نسخة من هذه الرخصة،

تفضل بزيارة: <https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/deed.ar>

المقدمة

في عام 2019، عملت منظمة ذي إنجن روم (The Engine Room) مع باحثين محليين لاستكشاف أنظمة الهوية في خمس مناطق. هدف هذا المشروع إلى الحصول على فهم أفضل للتأثير الحقيقي لأنظمة الهوية الرقمية على السكان المحليين المضطربين للامتنال لها.

يتكون بحثنا في إثيوبيا من أربع مقابلات متعمقة مع مستطلعين رئيسيين في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الشريكة، بالإضافة إلى مقابلات ومناقشات مجموعات الدراسة مع 25 لاجئ في مخيمي هيسناس وجيوي. تم إجراء هذا البحث الأساسي بين مارس/ آذار وأبريل/ نيسان 2019. تأتي جميع الشهادات من مقابلات المستطلعين الرئيسيين ومناقشات مجموعات الدراسة من مرحلة البحث الميداني خلال هذه الفترة في إثيوبيا. بالإضافة إلى ذلك، أثناء كتابة نتائج البحث (في نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول من عام 2019)، تواصلنا مع قسم دعم البرامج والإدارة في المفوضية للحصول على تعليقات على التقرير العالمي وقد قمنا بإدراجها هنا. يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول المنهجية المتبعة في التقرير العالمي.¹

يهدف هذا المشروع إلى فهم التجارب المعاشة للأفراد، وليس عكس عينات تمثل كل مجتمع. لا يمكننا استقراء المعايير الدارجة من النظر إلى تجربة شخص واحد بالضرورة - على الرغم من أن الأشخاص الذين تمت مقابلتهم كانت لهم تجارب متماثلة في بعض جوانب النظام - إلا أن كل تجربة تمنح نظرة عميقة حول كيفية تأثر مجموعة متنوعة من الأشخاص بالإجراءات والبنية التحتية الرقمية.

نظام الهوية الرقمية

تستضيف إثيوبيا أكثر من 900 ألف لاجئ² من إريتريا والصومال والسودان وجنوب السودان واليمن في 27 مخيماً و10 مستوطنات في أنحاء البلاد. في هذه المخيمات، تنفذ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عملية تسجيل مستمرة لتسجيل اللاجئين في نظام الهوية الرقمية الخاص بها. قبل ذلك ووفقاً لمخبر المفوضية، كانت وكالة إثيوبيا لشؤون اللاجئين والعائدين (ARRA)، تقوم بتوثيق بيانات اللاجئين في جداول البيانات.

لتسجيل البيانات البيومترية، يتم جمع المعلومات الشاملة - بما في ذلك التاريخ التعليمي والمهني ومواقع وأسماء أفراد الأسرة و10 بصمات ومسح القزحية والصور الفوتوغرافية - مع عنوان الإقامة في المخيم لكل شخص (رقم المنزل والكتلة والمنطقة). للأطفال من سن الخامسة فما فوق، يتم أخذ بصمات الأصابع فقط وصورة. أخبرنا مسؤول تسجيل مفوضية شؤون اللاجئين في أديس أبابا أنه تم تسجيل حوالي 500 ألف طفل حتى وقت بحثنا في أبريل/ نيسان 2019.

قبل لنا أنه بعد التسجيل، يحصل اللاجئون على شهادة تحتوي على بيانات شخصية أساسية مثل الاسم والعمر والحالة الاجتماعية، ويتلقى الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 14 عاماً بطاقة هوية مطبوعة صالحة لمدة ثلاث سنوات. لا تحتوي البطاقة نفسها على أية بيانات رقمية (على سبيل المثال لا توجد شريحة رقمية في البطاقة). كما هو الحال مع خدمات تسجيل المفوضية في جميع المناطق التي تقدم فيها المساعدة الإنسانية، فإن أحد أعراض نظام الهوية الرقمية الذي تشرف عليه في إثيوبيا هو تزويد اللاجئين الذين يعيشون في مخيمات تستضيفها الدولة ببطاقة هوية. تشير تقديرات المفوضية إلى أنه في العقد الماضي، وُلد أكثر من 70 ألف طفل لاجئ في إثيوبيا دون شهادات ميلاد وهناك

¹ ذي إنجن روم (2020). البلدان متعددة دراسة: الرقمية للهوية المعاشة التأثيرات فهم.

² United Nations High Commissioner for Refugees. (2019). Ethiopia: Global Focus—2018 Year-end Report. http://reporting.unhcr.org/node/5738#_ga=2.265964234.418983153.1571232719-1703704718.1553874537

42,900 طفل إضافي غير مصحوبين بأسرهم أو انفصلوا عنها.³ تهدف عملية التسجيل أيضاً إلى معالجة قضايا حماية هؤلاء الأطفال وضمان حصولهم على التعليم والخدمات الاجتماعية الأساسية.

بالإضافة إلى ذلك، يستخدم التسجيل البيومتري بشكل شائع في السياقات الإنسانية كنهج ضد "العد المزدوج"⁴ - أي عندما يسجل الشخص نفسه عدة مرات، مما قد يعقد التخطيط والأعمال اللوجستية. أخبرنا مُستطلع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إثيوبيا أنه من بين أكثر من 500 ألف لاجئ مسجل للهوية الرقمية، تم العثور على أقل من 500 تسجيل مزدوج (أقل من 0.1%). يشير هذا الرقم المنخفض إلى أن الحساب المزدوج لا يشكل مشكلة كبيرة في إثيوبيا، ومع ذلك تتمنى الجهات المانحة الحصول على أرقام دقيقة من المفوضية.

أبلغ مستطلع رئيسي أن المفوضية بصدد إنشاء قاعدة بيانات عالمية يمكن الوصول إليها من قبل مكاتب المفوضية ذات الصلة في جميع أنحاء العالم. كما تم التوضيح لنا، فإن هدفهم هو تمكين موظفي المفوضية من التحقق من أن لاجئاً وصل إلى اليونان، على سبيل المثال، تم تسجيله مسبقاً في إثيوبيا. قد تكون عواقب هذا الانتقال إلى قاعدة بيانات مركزية كبيرة بالنسبة للاجئين الذين يخشون اختلاف المعاملة التي يتلقونها اعتماداً على بلدهم الأصلي.⁵

بالإضافة إلى ذلك، أبلغ مُستطلع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن مذكرة التفاهم بين المفوضية والحكومة الإثيوبية تتطلب مشاركة المعلومات التي تم جمعها من خلال عملية التسجيل هذه مباشرة مع الحكومة الإثيوبية. أوضحت تعليقات مسؤول التسجيل في المفوضية في أديس أبابا أن الاتفاق الحالي المعمول به لا يترك مجالاً للموظفين داخل البلد لتعديل ماهية البيانات التي يتم جمعها، أو كيفية القيام بذلك بناءً على ما يشهدهونه.

لحسن الحظ، في قانون اللاجئين الجديد الذي تبنته الحكومة الإثيوبية في عام 2019،⁶ تتناول المادة 44 خصوصية بيانات اللاجئين وتمنع الكشف عن المعلومات للسلطات في بلد اللاجئين الأصلي.⁷ هذه الحماية ضرورية لأن العديد من هؤلاء اللاجئين قد هُجروا قسراً بسبب النزاع في بلدانهم الأصلية، ويمكن أن يكونوا أهدافاً لمزيد من الاضطهاد. على الرغم من أن المادة 44 ليست شاملة، فهي خطوة أولى مهمة لضمان سلامة الأشخاص الذين تهددهم حكوماتهم. خارج قانون اللاجئين، لم تصدر إثيوبيا تشريعاً لحماية البيانات ينطبق على البلد بأكمله، لذلك ليس من الواضح كيف تدير المعلومات المتعلقة باللاجئين التي لا تدخل ضمن إعلان اللاجئين.

التجارب المعاشة

تلقي المقابلات ومجموعات الدراسة التي أجريت في إثيوبيا بين مارس/ آذار وأبريل/ نيسان 2019 الضوء على التجارب المعاشة للاجئين الذين يتفاعلون مع هذا النظام. نظراً لوجود القليل من الأبحاث حول تجارب الأشخاص في أنظمة الهوية الرقمية، فإن هذه البيانات النوعية مفيدة لفهم واقع لبعض الأفراد. قد تتعارض بعض هذه التجارب مع التقارير الرسمية أو المبادئ التوجيهية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالة إثيوبيا لشؤون اللاجئين

³ United Nations High Commissioner for Refugees. (2018). Comprehensive refugee response framework: The Ethiopia model. <http://www.globalcrf.org/wp-content/uploads/2018/12/UNHCR-CS-Ethiopia-screen.pdf>

⁴ The Engine Room and Oxfam. (2018). Biometrics in the Humanitarian Sector.

<https://www.theengineroom.org/wp-content/uploads/2018/05/Oxfam-Report-May2018.pdf>

⁵ See, for example, Court calls Canada's treatment of 'safe country refugees' unconstitutional, by Nicholas Keung (2019, March 22) in The Star. Available at: <https://outline.com/AWqeJx>

⁶ See Ethiopia: Proclamation No. 1110/2019, by Ethiopian National Authorities. Available at: <https://www.refworld.org/docid/44e04ed14.html>

⁷ لاحظ أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتبع سياسة بشأن حماية البيانات الشخصية للأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية.

والعائدين، ولكن من الأهمية بمكان أن نفهم أنه ليس لدى جميع اللاجئين تجربة واحدة مماثلة. نهدف إلى أن تصبح هذه الدروس جزءاً من النقاش الأوسع حول حلول الهوية الرقمية في السياقات الإنسانية.

التوعية والتفهم

من بين اللاجئين الذين تحدثنا إليهم، اعتبر أولئك الذين يمرون بتسجيل البيانات البيومترية أن جمع البيانات المرتبط به هو خطوة ضرورية نحو الوصول إلى الخدمات الأساسية، وبالتالي أعرب الكثيرون عن تقديرهم لاستلام بطاقة الهوية. بالنسبة للاجئين الذين تمكنوا من الانتقال إلى خارج المخيمات، تسمح لهم بطاقة الهوية بالحصول على رخصة قيادة وحساب مصرفي، وكلاهما مفيد بشكل خاص لأولئك الذين يرغبون في الاندماج في المجتمع الإثيوبي و/أو يحتاجون إلى إعالة أنفسهم وأسرهم. لدى المفوضية إرشادات⁸ حول التواصل مع مجتمعات اللاجئين حول التسجيل، وأفاد العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أن السلطات أعلمت الجميع عن مزايا البطاقة الرقمية، بيتاً بيتاً. في حين قال آخرون أنهم سمعوا عن الفوائد من زملائهم اللاجئين.

رأى الكثير من اللاجئين الذين تحدثنا إليهم أن الحصول على بطاقة هوية هو تطور جيد لأنه يتيح لهم الوصول إلى الخدمات والتنقل والسلامة التي يفتقرون إليها. لاحظ فريق البحث لدينا الارتياح الذي يظهره الأشخاص عند استلام بطاقتهم، لكنه حرص على الإشارة إلى أن اللاجئين لا يرون أي بديل لإعطاء بياناتهم الشخصية إن كانوا يريدون تلقي المساعدة.

غير أن الوعي بالحاجة للبيانات البيومترية وطريقة استخدامها قصة أخرى. كان لدى من أجريت معهم المقابلات مستويات منخفضة للغاية من الوعي حول ما يقوم به النظام نفسه وما الذي سيتم عمله ببياناتهم. وجدنا أن معظم الناس كانوا على دراية بأسباب أخذ بصمات أصابعهم، ولكن كان هناك وعي قليل بالغرض من مسح القرصية. كما قال أحد اللاجئين: "إنه أمر مخيف أن نسأل هذه الأسئلة [حول الغرض من مسح قرصية العين]. أنا خائف من الذهاب إلى المكاتب وطرح الأسئلة. كنت سعيداً لو تمكنت من السؤال، لكنني خائف".

عندما بدأ التسجيل البيومتري الشامل، سمع بعض اللاجئين أنه إذا تم مسح قرصية العين الخاصة بهم وبصمات الأصابع، فلن يتمكنوا بعد ذلك من مغادرة البلاد. لاحظ أحد موظفي المفوضية الذين تمت مقابلتهم أن بعض الأشخاص، وخاصة اللاجئين من اليمن، لم يحضروا للتسجيل في البداية، معتبراً أنه ربما بسبب مسوحات القرصية. قيل لنا أن مفوضية شؤون اللاجئين اتخذت قراراً بقطع المساعدة عن هؤلاء الأفراد حتى يتم تسجيلهم. أدى هذا القرار إلى زيادة في أرقام التسجيل.

داخل المخيمات، يبدو أن مزيجاً من المعلومات الخاطئة وعدم اليقين جعلاً الناس يخشون مما قد يحدث لبياناتهم وأنفسهم. على سبيل المثال، هناك شائعات (غير مؤكدة) عن أشخاص يخفون من مخيم هيستاس. على الرغم من أن هذه الشائعات ليست مرتبطة بالبيانات البيومترية، إلا أنها تعطي إحساساً بالشك داخل المخيم. إلى جانب قلة الوعي حول استخدام البيانات البيومترية، فإن شكوكاً كهذه يمكن أن تقود بسهولة إلى شائعات عن استخدام البيانات ضد اللاجئين. ليست المعلومات المضللة وانتشار الشائعات داخل مخيمات اللاجئين مشكلة جديدة، على الرغم من أن العواقب قد تكون وخيمة.⁹

⁸ UNHCR. Communicating with communities on registration. Guidance on registration and identity management. <https://www.unhcr.org/registration-guidance/chapter4/>

⁹ For examples of the consequences of misinformation and rumours, see Refugees misdirected: How information, misinformation, and rumors shape refugees' access to fundamental rights, by Melissa Carlson

غياب الموافقة المبينة على معرفة

يعد ضمان إطلاع الناس على الغرض من النظام ونتائج جمع البيانات الشخصية جزءاً من عملية الموافقة المبينة على معرفة التي تتطلبها سياسة المفوضية،¹⁰ لكننا صادفنا أمثلة قليلة جداً من الحصول على الموافقة المبينة على معرفة. لسوء الحظ، قال 24 من بين 25 لاجئ تمت مقابله في مخيمي هيستاس وجوي إنهم لم يُبلغوا بأغراض استخدام بياناتهم، وقال 15 من 16 ممن أكملوا بالفعل تسجيل بياناتهم البيومترية أنه لم يطلب منهم الموافقة قبل أخذ بياناتهم البيومترية.

أكد هذا الفشل في اتباع توجيهات الموافقة المبينة على معرفة للمفوضية أحد المستطلعين من إحدى المنظمات الشريكة والذي وصف العملية بالمتسربة، مع صور التقطت للأشخاص فيما كانوا يتحدثون في بعض الأحيان. علاوة على ذلك، شهدنا عمليات تسجيل لم يتم خلالها الحصول على موافقة مبينة على معرفة للبيانات البيومترية. مرة أخرى، يتعارض هذا الفشل مع سياسة المفوضية، مما يرجح الحاجة إلى المزيد من التدريب أو فرض تطبيق أفضل على أرض الواقع، أو على الأقل دراسة مخصصة لتفعيل السياسة العامة بما يجعل اللاجئين يشعرون بالاحترام وعدم الخوف عندما يتعلق الأمر بحقوقهم وبياناتهم البيومترية.

قال الناس لنا أنهم أخبروا بأن عدم إعطاء بصمات أصابعهم سيعني قطع المساعدات عنهم. تتطلب الموافقة المبينة على معرفة الطوعية والرغبة، ولكن هذه الخطوات الأساسية مفقودة عندما يرى اللاجئون إعطاء البيانات الشخصية خطوةً ضرورية نحو الوصول إلى الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والمأوى. أخبرنا أحد اللاجئين: "بالطبع لم يطلبوا موافقتي"، مشيراً إلى أن غياب الموافقة المبينة على معرفة لم يكن مفاجئاً. وأشار آخر إلى أن هذه السلطة المفروضة وتغييب القدرة على اتخاذ قرار ليسا أمرين جديدين: "كلاجئين، ليس لدينا رأي. تعمل كما يُقال لك أن تفعل".

لاحظ موظفو المفوضية والموظفون الحكوميون الذين تحدثنا إليهم أنهم لم يروا بعد أي شخص يرفض تقديم بصمات أصابع. هذا أمر غير مفاجئ إلى حد كبير بالنظر إلى أن رفض تقديم بصمات الأصابع يُفهم بشكل فعال على أنه رفض للمساعدة.

عوائق التسجيل

أكمل معظم الأشخاص تسجيل البيانات البيومترية كاملاً دون أي حوادث تذكر، لكن ظهرت العديد من المشكلات في المقابلات التي أجريناها. على سبيل المثال، في إحدى الحالات لم يكن لدى المرأة دليل على طلاقها والذي حدث في إريتريا: "ليس لدي بطاقة هوية. يجب أن أثبت أنني لست متزوجة وأنا أعاني الآن من أجل الحصول على هذا الإثبات. تتم معالجة قضية الأطفال الذين أنجبته من زوجي، لكنني لم أتمكن من حل مشكلة طفلي الآخر. تعيق حقيقة عدم إثبات طلاقني عملية تسجيلنا"، وقد أخبرتنا المفوضية بعد ذلك أن هذه المشكلة لن تشكل عائقاً أمام التسجيل.

لم يكن بعض الأفراد في حالة مناسبة لتقديم إجابات دقيقة عند وصولهم إلى إثيوبيا. وصف أحد الأشخاص سوء فهمه "لمكان الميلاد" على أنه "وصل من"، مما يعني أن النظام صنفهم على أنهم مولودون في إثيوبيا، بدلاً من تسجيل وصولهم من جزء آخر من إثيوبيا. نتيجة لهذا الخطأ في البيانات، لا يتعرف النظام على هذا الفرد كلاجئ من خارج

et al in Virginia Journal of International Law (57(3). Available at:

<https://scholarship.law.berkeley.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=4039&context=facpubs>

¹⁰ United Nations High Commissioner for Refugees. (2018). Chapter 5.2 Registration as an Identity Management Process. Guidance on Registration and Identity Management.

<https://www.unhcr.org/registration-guidance/chapter5/registration>

البلاد، مما يتركه غير قادر على تلقي المساعدة، على الرغم من أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعارض هذا الادعاء.

لاحظ الأشخاص الذين تحدثنا إليهم صعوبة كبيرة في تصحيح أخطاء إدخال البيانات الصغيرة، مثل الأخطاء الإملائية و أخطاء تاريخ الميلاد. تسبب هذا الاختلاف في المعلومات في حدوث مشكلات إضافية أدت إلى إيقاف المساعدة في بعض الحالات.

وصف أحد زعماء المجتمع إحام بعض اللاجئين المسيحيين عن الحضور للحصول على تسجيل بيومتري شامل لأنهم اعتقدوا أن بياناتهم ستذهب إلى المتتورين.¹¹ تمكن قادة المجتمع من إقناعهم بأن المتتورين يبحثون فقط عن الأثرياء ولن يكونوا مهتمين بالأشخاص الفقراء، وأبلغت وكالة شؤون اللاجئين والعائدين (ARRA)، وهي المكتب الحكومي الإثيوبي الذي يعمل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المجموعة أنها لن تتلقى الطعام إن لم تقم بالتسجيل. منذ ذلك الحين، تم تسجيل المزيد من المسيحيين.

الإبلاغ عن التظلمات

قمنا بمراقبة مكتب التقاضي، حيث يتوفر محام لتقديم معلومات حول المشاكل أو حل الأخطاء. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك ممثلون عن المجتمع المدني، لا سيما من المجلس النرويجي للاجئين، يقدمون الدعم للأشخاص الذين يحتاجون إلى تغيير معلوماتهم. يمكن حدوث تغييرات طفيفة هنا وهناك، لكن يجب إجراء تغييرات أكثر أهمية (مثل تغيير عمر شخص ما من 20 إلى 16 عام) من خلال المحكمة. في أحد المخيمات كانت هناك "محكمة متنقلة" يعمل بها قاض يأتي من المدينة لسماع القضايا المرفوعة عندما تستدعي الحاجة، بالإضافة إلى موظفين حكوميين.

بالإضافة إلى ذلك، لاحظنا أن معظم مكاتب المساعدة هذه يديرها رجال. تم تشغيل امرأة واحدة فقط. قد يخلق هذا التباين بين الجنسين بيئة مخيفة للنساء اللواتي يسعين للإبلاغ عن مشاكلهن، بحيث قد يحجمن عن الإبلاغ، لا سيما بالنظر إلى المعايير الثقافية للعديد من اللاجئين الذين يعيشون في إثيوبيا.

حال رفض الأشخاص إعطاء بصمات أصابعهم، يتم إرسالهم إلى مكتب التقاضي حيث يشرح شخص آخر سبب الحاجة إلى بصمات أصابعهم ويناقش الرفض معهم. إذا استمر الفرد في الرفض، فيتم إخباره بأن ذلك يتم على مسؤوليته الخاصة، على حد تعبير أحد المستطلعين من مفوضية شؤون اللاجئين "قد يخاطرون بفقدان المساعدة" كنتيجة مباشرة.

المجتمع المدني

فرض قانون عام 2009 قيوداً شديدة على المجتمع المدني في إثيوبيا، لكن في عام 2019 خففت الحكومة الجديدة من الحظر.¹² في حين لا تزال هناك بعض القيود، فإن الفرص المتاحة للمجتمع المدني قد انفتحت. بشكل عام، يركز المجتمع المدني الإثيوبي حتى الآن على قضايا حقوق الإنسان التقليدية مثل التعذيب والاختفاء القسري. على غرار العديد من البلدان الأخرى في المنطقة، فإن القضايا الرقمية ليست أولوية.

لدى المجتمع المدني فرصة فريدة في إثيوبيا. إذ على عكس العديد من البلدان المضيفة، يُسمح للاجئين في إثيوبيا بالاستقرار خارج المخيمات. في يناير/ كانون الثاني 2019، أصدرت إثيوبيا قانوناً يمنح ما يقرب من مليون لاجئ

¹¹ يشير مصطلح "المتتورون" (Illuminati) إلى نظرية المؤامرة التي تقول بأن مجتمعاً سرياً يحكم الشؤون العالمية.

¹² Freedom House. (2019). Ethiopia: Civil Society Proclamation Advances Essential Freedoms.

<https://freedomhouse.org/article/ethiopia-civil-society-proclamation-advances-essential-freedoms>

الحق في العمل والعيش خارج المخيمات (بهلا 2019)¹³، وهي خطوة لدمج اللاجئين رُحِب بها باعتبارها واحدة من أكثر سياسات اللاجئين تقدماً في أفريقيا.¹⁴ يمكن لهذه الخطوة أن تمكن اللاجئين من التعامل مع منظمات المجتمع المدني التي تهتم بحقوق الإنسان.

كما لاحظنا بشكل شخصي ومن خلال البحوث، تبدو الحكومة الإثيوبية متعاطفة مع اللاجئين، مما يعني أن التعامل مع الحكومة يمكن أن يكون استراتيجية مناصرة عملية للمجتمع المدني بمراد كافية. قد يخطو المجتمع المدني في إثيوبيا ببطء فيما يستكشف مدى دعم الحكومة الجديدة للحراك المدني ولحقوق اللاجئين على حدٍ سواء.

بحسب مستطلع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تخطط الحكومة الإثيوبية لإقامة نظام وطني للهوية الرقمية يعتمد على بناء نماذج معلومات، مما يجعل النتائج الواردة في هذا التقرير أكثر أهمية للمجتمع المدني المحلي. يمكن أن يتعلم السكان المحليون من تجارب اللاجئين باستخدام الهوية الرقمية، وبذل الجهود للحصول على أنظمة أفضل وحماية مناسبة.

الاستنتاجات والتوصيات

كان عدم فهم الجوانب المختلفة لعملية التسجيل وعدم الحصول على موافقة مبنية على معرفة من أهم المشاكل التي وجدناها، كلاهما يزيد من عوائق التسجيل والقيود المفروضة على الإبلاغ عن التظلمات. نشجع المفوضية على إعادة النظر في الشروط التي يتم بموجبها جمع البيانات البيومترية من اللاجئين - على الأقل، توفير ضوابط فعالة تضمن تطبيق سياستها للموافقة المبنية على معرفة في المخيمات.¹⁵ من الأهمية بمكان أن يفهم كل شخص يمر بعملية التسجيل ماهية بياناته البيومترية التي يتم جمعها وكيفية استخدامها.

على الرغم من السياسة الرسمية للمفوضية بشأن الموافقة المبنية على معرفة، فإن القضية الأكبر هي ما إذا كان اللاجئين في وضع يسمح لهم بتقديم موافقة مسبقة ذات مغزى. إن عدم توازن القوى في سياقات العمليات الإنسانية يعني أن الأشخاص الذين يعتمدون على وكالات اللاجئين للحصول على الخدمات الأساسية لديهم توقعات منخفضة للغاية حول كيفية أو إمكانية احترام حقوقهم. أحياناً تفاقم النواحي التي يتم فيها جمع بيانات اللاجئين من الافتقار إلى السلطة الذي يعانونه وانتهاكات الحقوق التي أدت بهم إلى الاعتماد على المساعدة الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

لم يشعر اللاجئين الذين قابلناهم بالقدرة على تأكيد حقهم في الخصوصية أو حقهم في معرفة كيفية استخدام بياناتهم. ذكر الأشخاص الأكثر ضعفاً الذين تحدثنا إليهم أن التفكير في حقهم بخصوصية بياناتهم لم يكن مصدر قلق كبير بالنسبة لهم، مقارنةً بالاحتياجات الأكثر إلحاحاً مثل المأوى والحصول على المياه والسلامة البدنية. بعد الاستماع إلى قصص اللاجئين، مجرد سماعهم يطلبون المساعدة للحصول على المزيد من حصص الطعام، واكتشاف أن بعض المجموعات الواضحة والقريبة لم تتلق الطعام لأنها لا تملك بطاقات هوية، أصبح من الجلي لنا بأن الجوع، وأولئك الذين يتضورون جوعاً، ليسوا في موقف يسمح لهم بإعطاء موافقة مبنية على معرفة.

¹³ Bhalla, N. (2019). Ethiopia allows almost 1 million refugees to leave camps and work. Reuters.

<https://www.reuters.com/article/us-ethiopia-refugees-rights-idUSKCN1PB2QH>

¹⁴ Kiunguyu, K. (2019). Ethiopia is pioneering refugee integration. This Is Africa.

<https://thisisafrika.me/politics-and-society/ethiopia-pioneering-refugee-integration/>

¹⁵ تفقدت المفوضية نجاح البيانات البيومترية في المخيمات من قبل. يظهر تقرير في كينيا أن الموظفين مدربون تدريباً كاملاً على "إجراءات التشغيل الموحدة"، ونجحت خطة الاتصالات في زيادة الوعي بالعمليات والحقوق بين اللاجئين في أحد المخيمات. راجع التفتيش المشترك لنظام تحديد البيانات البيومترية لتوزيع الأغذية في كينيا، من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الغذاء العالمي. (2015)

<https://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/reports/wfp277842.pdf>

تلتزم منظمة ذي إنجن روم بمواصلة استكشاف المشكلات الأساسية للموافقة المبنية على معرفة، ودعم المجتمع المدني لوضع عمليات أكثر مسؤولية للعمل مع البيانات البيومترية للفئات المستضعفة. نحث المجتمع المدني والباحثين وصناع القرار ومطوري الأنظمة وعمليات الهوية الرقمية على النظر في البدائل التي تأخذ ديناميكيات السلطة في الاعتبار دون أن تفرط بكرامة وحقوق اللاجئين. يمكن أن يحدث هذا بطرق متعددة، مثل تحسين عمليات الإبلاغ عن المظالم لتحديد الأولويات، وتطوير عمليات بديلة ذات معنى لأولئك الذين قد لا يشعرون بالراحة عند تقديم بيانات بيومترية، وإعادة التفكير في عمليات إدارة المعلومات داخلياً.

إن إيجاد طرق للاعتراف بكرامة اللاجئين وسلطتهم الفردية سيعزز على المدى الطويل الثقة بين من يتلقون المساعدة والمنظمات الإنسانية، ويفتح المزيد من الإمكانيات لجمع آرائهم التي من شأنها أن تعزز البرامج وطرق تقديم المساعدة، وتصيب على المدى الطويل في صلب الأهداف الإنسانية في احترام الكرامة الإنسانية.

أخيراً، عند إعطاء الفرص للمجتمع المدني، نأمل أن نرى مجموعات تدمج حقوق اللاجئين في عملها وتشرك اللاجئين مباشرة في هذه القضايا للتأكد من أن أصواتهم مسموعة وأنها تلعب دوراً في تطوير الحلول. على وجه الخصوص، يمكن تشجيع الحكومة على توسيع التزامها بحماية بيانات اللاجئين بما يضمن عمليات جمع بيانات آمنة ومسؤولة مع إمكانية زيادة الفرص أمام هؤلاء السكان. وقد يساعد هذا الدعم بدوره في حماية خصوصية جميع الإثيوبيين عندما تقوم الحكومة بمراجعة خططها للهوية الرقمية الوطنية.